التيسير الكمي كأداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات

"خيار الاقتصاد الجزائري بعد تراجع أسعار البترول"

أ.د. شريف غياط
مدير مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أ. جمال مساعديه
عضو مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة ٨ ماي ١٩٤٥- قالمة، الجزائر

ملخص :

هذه الدراسة هي محاولة للخوض في تحليل وضع الاقتصاد الجزائري السائر نحو مرحلة ما بعد النفط، ولأجل وصول الى ذلك المسعى ألا وهو اقتصاد متوازن بدون الاعتماد على الموارد النفطية، لذا وجب مسايرة مرحلة تراجع أسعار النفط. ومن جراء ذلك فاقتضى الأمر على صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر مسايرة هذه المرحلة التي تعد في ظاهرها أزمة، غير أنها في واقع الأمر شر لابد منه، ومع اشتداد أزمة تراجع أسعار النفط على اقتصاد البلاد، فقد تجلت على صعيدين خارجي وداخلي .

أما فيما يخص الصعيد الخارجي فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات، وذلك جراء تراجع حصيلة مبيعات البترول في الأسواق الدولية، ولأجل الخفض من حدة ذات الأزمة، يبدو أن متخذي القرار قاموا بمجموعة من التدابير لتعديل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات. بحيث أنه ولأجل تعويض الفارق في حصيلة مبيعات النفط للعالم الخارجي المسجل في ميزان المدفوعات اتجهوا نحو تخفيض فاتورة الواردات، وذلك من خلال ما يسمى بإحلال الواردات .

أما وقع الأزمة على الصعيد الداخلي تجلى في عجز الميزانية العمومية، من خلال تناقص حصيلة الجباية البترولية. ولأجل الاستمرار في مخططات التنمية المحلية، فقد تم اتخاذ قرار تعديل قانون النقد والقرض، وذلك لأجل أصدرا كتلة نقدية إضافية تمول الخزينة العمومية، وتقوم مقام النقص الحاصل في حصيلة الجباية البترولية، وذلك بعد نفاذ البدائل التقليدية لتمويل الميزانية العمومية .

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الميزانية العمومية، إحلال الواردات، الجباية البترولية، أسعار البترول.

Abstract

This study attempts to analyze the situation of the Algerian economy as it get about towards the post-oil phase. And to achieve this goal, which is a balanced economy with no dependence on oil resources, to manage it down the oil price period must continue. As a

result, Algeria's economic decision-makers have had to deal with this crisis, but in reality it is a necessary evil. As the oil price crisis collapses over the country's economy, it has manifested itself both externally and internally.

With regard to the external level, the balance of payments deficit is due to the decline in the product of international oil sales. In order to reduce the severity of the crisis, policy makers seem to have taken a series of measures to correct the balance of payments deficit. Thus, to offset the difference between the product of oil sales and the rest of the world recorded in the balance of payments, they tended to reduce the import bill, thanks to what is known as import substitution.

The impact of the crisis internally was reflected in the balance sheet deficit, through the decline in the revenue from oil revenues. In order to pursue local development plans, the decision to amend the Law on Loans and Credits was adopted to issue an additional money supply to finance the public treasury. This is due to the insufficiency of the product of the oil revenues, after the entry into force of the traditional alternatives to finance the balance sheet.

Keywords: Balance of payments, balance sheet, import substitution, petroleum collection, oil prices.

أ. المقدمة.

كثر الحديث مؤخرا على مدى سلامة وتوفيق متخذي القرار في الجزائر في اتخاذ تدابير وإجراءات فيما يخص مواجهة الظروف الاقتصادية الطارئة بسبب تراجع أسعار البترول، وبالتالي فالمتمعن في وضع الاقتصاد الجزائري يرى أنه في طريقه نحو مرحلة ما بعد النفط، وبغية التهيئة لبلوغ ذلك المسعى ألا وهو بيئة اقتصادية توفر بنية تحتية وقاعدة صناعية سليمة لاقتصاد حديث لا يعتمد على الريع، لابد من تقييم السياسة المتبناة والوقوف على مدى كفاءتها، وكذلك تصحيح الانحرافات التي من شأنها عرقلة انتقال الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة اقتصاد صناعي وتبادل تجاري متكافئ مع دول شمال المتوسط. وذلك عبر الاعتماد على التقنية والإنتاج الكفؤ لتعويض مداخيل الريع التي في طريقها للزوال .

وبالتالي فمن الأمور والإجراءات التي جذبت اهتمام المواطن الجزائري، سواء كان اقتصادي متخصص أو مواطن عادي هو موضوع الشراكة مع دول شمال المتوسط في استحداث مصانع سيارات في الجزائر، وراح الكل يقيم حسب رأيه ووجهته بين منتقد ومحايد ومن مراقب لما ستؤول إليه هذه الشراكة، وتبقى الجهات المؤيدة لهته الشراكة تتمثل في القلة من المسؤولين الذين يدافعون عن خيارتهم الاستراتيجية، ولذلك فيجب الوقوف عند هذه الآراء وإبراز ايجابيات وسلبيات هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني وفق رأي حيادي ومنهج علمي. مع تثمين ما تقوم به بعض من النماذج للمؤسسات الوطنية من إقلاعا في طريق التصنيع رغم قلة مثل هذه المؤسسات والتي يمكن الإشارة إليها على سبيل الذكر، وهي (كوندور Condor) –التي اجتاحت بعض أسواق جنوب المتوسط، وعمر بن عمر - (Amor Ben Amor) التي تحصلت على ترقيم إيزو للجودة. وبالتالي فتثمين ما تقوم به هذه المؤسسات مرده إلى أثر أداء تلك المؤسسات على ميزان المدفوعات إيجابيا .

كما يجب أن تقيم إجراءات النهوض بالصناعة الجزائرية كبديل لمداخيل النفط، في ظل السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر (البنك المركزي سابقا)، وذلك لارتباط الأنشطة الاقتصادية أيا كان نوعها وقطاعها بالسياسة النقدية. وبالتالي لابد من تقييم سياسة البنك المركزي المستحدثة والمؤسسة على قانون النقد والقرض المعدل نهاية سنة ٢٠١٧، وذلك لمواجهة العسر في تمويل الميزانية العمومية التي تعاني من العجز .

ب. مشكلة الدراسة :

لأجل الخوض في هذه الدراسة. والوقوف على وضع الاقتصاد الجزائري في مرحلة تراجع أسعار البترول، وتقييم البدائل والتدابير، التي اتخذتها السلطات الجزائرية لرسم خطط توجيه الاقتصاد تحت هذه الظروف، يمكن طرح الإشكال الرئيس التالي :

-هل الاقتصاد الجزائري يواجه أزمة، أم أنه أمام مرحلة تحول إلى ما بعد البترول؟

وبهدف تبسيط الإشكال الرئيس بغية التحليل أكثر، يمكن طرح الأسئلة التالية :

*كيف يمكن أن يؤثر تراجع أسعار البترول على وضع الاقتصاد الجزائري على الصعيد الخارجي؟

*كيف جاءت تبعات تراجع الجباية البترولية على الوضع الداخلي لاقتصاد البلد؟

*هل اعتمدت الجزائر إجراءات معينة في شراكتها مع دول ذات الرابطة التجارية من الاتحاد الأوروبي لمسايرة إرهاصات ظاهرة تراجع أسعار البترول؟

ت. فرضيات الدراسة :

لغرض تحليل الظاهرة المراد دراستها والإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفا، يمكن تبني الافتراضات المبدئية التالية :

*الاقتصاد الجزائري أمام مرحلة انتقالية من الاقتصاد الوحدوي النفطي إلى اقتصاد متوازن ومتنوع .

*يؤدي تراجع أسعار البترول إلى عجز في ميزان المدفوعات إلا أنه بالإمكان معالجته بإحلال الواردات .

*تراجع حصيلة الجباية البترولية أدى إلى عجز الميزانية العامة إلا أن قرار اصد ا ر كتلة نقدية إضافية من قبل البنك المركزي يعد حل أمثل .

ث. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين، أولهما هو: إلقاء الضوء على موضوع مستقبل الوضع العام للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار المحروقات ونضوبها تدريجيا. ومن ثم معرفة تأثير ذلك

على بعض مؤشرات الاقتصاد في ظل الانفتاح التجاري والمنافسة في استهداف الأسواق، وبالتالي فإن المؤشر الأهم المعبر عن ذلك هو رصيد ميزان المدفوعات عموما ورصيد الميزان التجاري خصوصا .

الذي يكون رصيده متأثر بمستوى تطور الإنتاج المحلي لتعويض المنتج المستورد، وبالتالي تغطية تراجع مداخيل النفط، هذا على صعيد التبادل الخارجي، وتحليل آثار التيسير الكمي على اقتصاد البلد .

أما الهدف الثاني هو الوقوف على مدى سلامة التوجه الاقتصادي الراهن للجزائر من خلال المواقف والقرارات التي يضفى عليها طابع المجازفة والمغامرة بدافع الحتمية .وذلك من قبل متخذيها، أي أصحاب صلاحيات رسم السياسات المالية والتجارية والنقدية في الجزائر .

ج. أهمية الدراسة :

إن هذه الدراسة تكتسب أهمية بالغة، ويعود ذلك أساسا إلى طبيعة الموضوع ذاته الذي تتناوله . والذي يعتبر موضوع الساعة وكذلك يعد الشغل الشاغل للأمة الجزائرية جمعاء، ألا وهو اعتماد

التيسير الكمي في تمويل الخزينة العمومية بغية الاستمرار في خطط التنمية وإنقاذ المواطن من التراجع في ظروف معيشته بسبب توقف التنمية، وبالتالي إمكانية البحث في سبل بناء قاعدة اقتصادية متنوعة القطاعات، شأنها شأن باقي البلدان المتقدمة التي تعتمد على الصناعة في المقام الأول، وبالتالي يجب تثمين إجراءات السياسة النقدية لتغطية عجز الميزانية مبدئيا، ثم التأثير على ميزان المدفوعات في الآجال القريبة، وبالتالي الانسلاخ تدريجيا من التعويل فقط على مورد واحد، ألا وهو عوائد البترول .

ح. منهج الدراسة :

اعتمد الباحثان في إعداد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة النقدية والاقتصادية في آن واحد. حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي، فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل الدراسة. مستشهدا بمبدأ النظرية الاقتصادية ومفسرا لها في ضوء فهم تساؤلاتها. واستنادا إلى ما تيسر من مراجع وبحوث ومواقع على شبكة الانترنيت كمصادر ثانوية .
وقد تم تدعيم الموضوع نظريا بإسقاط قرار صانعي السياسة النقدية في الجزائر والمتمثل في موضوع التيسير الكمي على وضع ما تعانيه الميزانية العامة من عجز. وما ينجر عن ذلك من تنمية فيما يخص قطاع الصناعة في البلد بغية إحلال الواردات .

خ. هيكل الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع، وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، والإحاطة به من جميع الجوانب ارتأى الباحثان، تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسين. حيث شمل المحور الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للتيسير الكمي وإحلال الواردات، في حين ناقش المحور الثاني: التيسير الكمي في الجزائر وتأثيره على استمرارية التنمية وإحلال الواردات في ظل تراجع أسعار البترول .

و. نطاق الدراسة.

ان نطاق الدراسة يشمل مجتمع الدراسة الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة للنفط بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة، ومدى سلامة التوجه الاقتصادي الراهن للجزائر من خلال المواقف والقرارات التي يضفي عليها طابع المجازفة والمغامرة بدافع الحتمية . أما التيسير الكمي في الجزائر وتأثيره على استمرارية التنمية وإحلال الواردات في ظل تراجع أسعار البترول بين فترات متعاقبة.

ز. الدراسات السابقة والحالية:

تشمل الدراسات السابقة حول تداعيات اقتصادية في ظل عدم استقرار سعر النفط وخصوصاً انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وأوضاع الاقتصادية للدول الريعية.

لقد ظهرت عدة دراسات والبحوث والتي تتعلق بتطور والتغيرات في أسعار النفط وانخفاضها بشكل حاد والتي تؤثر بشكل سلبي في المستقبل الاقتصادي للدول التي تعتمد على ايرادات النفط أي الاقتصاد الأحادي تسمى الاقتصاد الريعي هما:

أولاً. الدراسات السابقة.

تشير الدراسات السابقة حول اعداد الموازنة العامة للحكومة تكون على أساس تخمين سعر النفط، لذا نجد أن سعر النفط يتحكم بها عدة العوامل الرئيسة ومن أهمها العوامل السياسية، وتتأثر بها عوامل الاقتصادية والمالية والبيئية مما يؤثر على اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط بتكرار عجز في الموازنة العامة وزيادة البطالة والديون الخارجية كما تناولوا:

أ. الأستاذ الدكتورة سهام حسين البصام ـ مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دارسة تحليلية ـ جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، والمدرس المساعد سميرة فوزي شهاب الشريدة ـ المعهد الطبي التقني المنصور ،٢٠١٣.

ب. الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة أيلول- ٢٠١١- جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانياً. الدراسات الحالية

تشير الدراسات الحالية تداعيات اقتصادية سلبية، فمنطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الثقة المستثمرين وذلك بسبب التقلبات الاقتصادية الناتجة عن ضعف ثقة المستثمرين، وتقلبات أسعار الفائدة والنفط ثم أخيرًا اضطرابات سوق الأسهم. وحيث شهدت الأسواق السعودية انخفاضا بنسبة سبعة في المئة، وهي أكبر نسبة منذ كانون الأول٢٠١٥، وخفضت مؤسسة (فيتش ريتيتغ) للتصنيفات مؤشر السعودية من "مستقر" إلى "سلبي". ولا يمكن وضع حلول سحرية لمعالجة تدهور أسعار النفط وما هي الدول العربية المستفيدة وغير المستفيدة؟ .

إلا أن هذ ه الدول يجب أن تعيد النظر في مخططاتها الاستثمارية وحتى في سياستها الاجتماعية والتدعيمية أنه إذا استمر هذا التراجع في السنوات الثلاث القادمة، فإنه سيحدث اختلال بين ما هو مدخر ومستوى حجم الإنفاق، إن المشكلة تتمثل في التعامل التقني مع الأسعار بحيث يتأثر بالعامل الجيوسياسية، الأمر الذي قد يجعل الأسعار منخفضة لفترة غير معلومة. وأهم الدراسات حول هذه الموضوع ما يلي:

أ. الأستاذ محمد بوزانة، الجزائر تدهور أسعار النفط! ما هي الدول العربية الرابحة والخاسرة؟ موقع الحرة في ٢٠١٤/١٢/٢٤.

ب. الأستاذة رانيا مرزوق، التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط، تحليل اتجاهات آليات سوق النفط وتداعيات انخفاض سعر النفط، التكهنات حول آليات سوق النفط، باحثة متخصصة في الشئون الاقتصادية - مجلة السياسة الدولية - مؤسسة الأهرام العدد ٢٠٤ في نيسان ٢٠١٦.

ج. الدكتور الجباري، خضوع أسعار النفط لقوانين اقتصادية أم تبعات سياسية، ثبت من خلال بحثه أو دراسته أن أسعار النفط لا تخضع الى قوانين العرض والطلب، بل خاضع الى هيمنة القوى الكبرى، ومرتبط بالدولار أيضا وعلى الدول المصدرة ايجاد بديل لاقتصادها. مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك / العدد ١٩ في ٢٠١٦.

المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم التيسير الكمي وإحلال الواردات.

ترتبط ظاهرة التيسير الكمي بظاهرة إحلال الواردات ارتباط وثيقاً، وذلك لحاجة الظاهرة الثانية آلا وهي إحلال الواردات إلى الظاهرة الأولى، وذلك في فترات الأزمات، وحالات فقدان فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية، وكذا في فترات قلة بدائل التمويل العام، وذلك عبر أدوات السياسة المالية التقليدية هي الأخرى وبالتالي سيتم في هذا المحور التعرض لتحليل كل من الظاهرتين في السابق ذكرهما .

١. التيسير الكمي.

ظهر مفهوم التيسير الكمي في أثر تعاقب الأزمات الاقتصادية في أواخر القرن الماضي، والذي تم تبنيه في عدد قليل من دول العالم، على غرار كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، وكذا المملكة المتحدة، وذلك لمواجهة النقص الحاد في مصادر تمويل الأسواق المالية والخزينة العامة .

١.١ مفهوم التيسير الكمي.

تتمثل سياسة التيسير الكمي في قيام البنك المركزي بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية، وأوراق المديونية للمؤسسات المالية الكبيرة، وذلك بغية "خفض عرض هذه السندات للمشترين من القطاع الخاص، ورفع الطلب عليها، والضغط على عوائدها، وقد ينتج عن هذه السياسة ضخ كميات هائلة من السيولة"[١].

[١] سعود بن هاشم جليدان، التيسير الكمي وأسواق المال، قناة العربية، 2015-08-30، ص ١.

أولا :تعريف التيسير الكمي: هو أداة غير تقليدية من أدوات السياسة النقدية، تمكن البنك المركزي من "شراء الأوراق من المؤسسات المالية المحددة مسبقا [1]، أو شراء السندات الحكومية، وذلك من خلال إصدار كتلة نقدية أكثر من القدر الذي ومن المفروض يساوي الدخل، أو أكثر من المقابلات النقدية في ذلك القطر، وذلك بهدف مواجهة الانكماش والرفع من معدلات النمو، وتوفير مشتري للسندات الخزينة العامة .

ثانيا: أنواع التيسير الكمي: يشمل التيسير الكمي نوعين من السياسة: حيث يكون تيسير كمي للخزينة العامة وهو نوع تقليدي بسياسة نقدية غير تقليدية. أو تسهيل كمي للمؤسسات المصرفية الخاصة، وهو النوع الغير تقليدي للسياسة النقدية الغير تقليدية .

-النوع التقليدي: حيث تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بغرض توفير تمويل للخزينة العامة، والتي تصل إلى ضائقة العجز – النفقات أكثر من الإيرادات - التي كانت تعتمد في تمويلها على مصادر تقليدية تتمثل في؛ الموارد الجبائية، الدين الداخلي، الدين الخارجي،

-الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الاستثمار الأجنبي الغير مباشر. ويبقى اعتماد خيار النوع التقليدي محدود جدا في العالم، وذلك للمخاطر التي يزيد احتمال حدوثها والمتمثلة أساسا في التضخم الجامح، والذي يصعب التحكم فيه، وذلك جراء صعوبة توجيه الكميات الإضافية من النقد المصدر إلى القطاعات التي تخلق قيمة مضافة، وبالتالي منع حدوث التضخم، وبذلك فإن السلطات النقدية التي تتبنى التيسير الكمي في تمويل الخزينة العمومية، تواجه مخاطر من أعلى مستوى، ولذلك يعد الخيار الأخير ضمن الخيارات المتاحة أمام أي سلطة نقدية .

-النوع غير التقليدي: حيث تشتري البنوك المركزية سندات الشركات عالية الجودة والورق التجاري، الغرض من كلتا العمليتين هو زيادة العرض النقدي والسيولة، وبالتالي تعزيز النشاط التجاري في هذه الأسواق[2]، ويكون هذا الإجراء عندما تستنفذ أدوات السياسة النقدية التقليدية

1Moosa Imad A, ٢Quantitative Easing as a Highway to Hyperinflation, world scientific publishing, Singapore, 2014, p 270.

[2] Philip Arestis, Malcolm Sawyer, Economic Policies since the Global Financial Crisis, International Papers in Political economy, London, Uk, 2017, P 15

المتمثلة في خفض سعر الفائدة، وصولا إلى معدلات فائدة سلبية، وكذلك عدم جدوى سياسة السوق المفتوحة، ويكون هدفها الحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات محددة وزيادة معدلات النمو عن طريق التيسير الكمي .

١-١-١ أهداف ومبررات التيسير الكمي.

أداة التيسير الكمي هي أداة من أدوات السياسة النقدية، لكنها ليست سهلة الاستخدام وأهدافها ليست مضمونة، وبالتالي فلا يمكن تبنيها إلا في ظل اعتبارات معينة تبررها .

أولا: أهداف التيسير الكمي: يهدف البنك المركزي من خلال التيسير الكمي إلى الحد من الانكماش وتوفير سيولة إضافية بغية رفع معدلات النمو، والحفاظ على استقرار التضخم عند المستويات المرغوبة. ويعتمد تحقيق أهداف التيسير الكمي على الاعتبارات التالية :

*توظيف أموال مشتريات البنك المركزي من الأوراق المالية من طرف بائعيها في مجال الاستثمار الحقيقي .

*توجيه السيولة الإضافية التي يخص عليها البنوك التجارية إلى تمويل السوق المالي والاستثماري .

*ارتفاع وتحسن أداء الأسواق المالية استجابة لوجود مشتري لديون الشركات المتعثرة .

*انعكاس ذلك التمويل الميسر على الأسر في صورة التوظيف والاستهلاك .

*توجيه أموال مشتريات الأوراق الحكومية لتمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية .

ثانيا :مبررات التيسير الكمي: لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على "اليد الخفية لتوجيه الاقتصاد أثناء مواجهة الأزمة المالية، وبالتالي يجب تعديل السلوك الاقتصادي لتجنب الحوادث"[١]. وذلك لانعدام احتمالية التوازن التقائي في المدى القصير للأداء الاقتصادي وذلك لاتساع وتشعب قطاعاته من جراء العولمة ويرجع ذلك للاعتبارات التالية :

١ . Yu-Chien Ko, Hamido Fujita, A Strategic Game of Competitiveness With Quantitative Easing, New Trends on System Science and Engineering: Proceedings of ICSSE, ISO Press, Amsterdam, Netherlands, 2015, p 25.

عدم قدرة التحكم في الانكماش والحد منه من خلال خفض أسعار الفائدة وبالتالي فهي عملية "سياسة نقدية لمواجهة الضغوط"[١].

ارتفاع الدين الحكومي نتيجة زيادة الإنفاق العام .
تذليل الصعوبات في إيجاد مشتري للسندات الحكومية التي تكون في أمس الحاجة لمشتري لسنداتها .
الحاجة إلى الإنفاق أكثر لتجسيد خطط التنمية وذلك عند مستويات فرض ضرائب معقولة ومنخفضة .

١-٢- احلال الواردات.

عُرفت ظاهرة إحلال الواردات في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر، وذلك عند الدول النامية مثل؛ الهند والصين والبرازيل، والخبير الاقتصادي يرى أن هذه الظاهرة هي التي من شأنها أن تضع أي اقتصاد ريعي في سكة الاقتصاديات الصناعية .

١-٢-١مفهوم إحلال الواردات.

يقوم مبدأ إحلال الواردات على مواجهة الطلب المحلي بالإنتاج المحلي بديلا للمنتج الأجنبي وهذا لأجل تحسين سوق التشغيل من جهة، وبالتالي تشجيع الاستهلاك والإنتاج، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات الذي يكون دوما تحت قهر الفواتير الكبيرة المعدة بالعملة الصعبة، والموجهة للعالم الخارجي نظيرا لواردات الدولة من المنتجات الأجنبية التي تغطي الطلب المحلي .

أولا: تعريف إحلال الواردات: طريقة تستخدمها الحكومة لتحفيز الاقتصاد عن طريق استبدال المنتجات المحلية بمنتجات مستوردة مماثلة. وقد يكون ذلك عبر الترويج عن طريق الحملات الإعلانية لاستبدال الاستيراد، مثل حملة "اشترِ الأمريكية "التي تم إطلاقها لتقليل العجز التجاري في الولايات المتحدة، أو فرضها من خلال التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية [٢].
ومن خلال التعريف يمكن القول إن منهج إحلال الواردات هو؛ الاعتماد على إنتاج محلي لكل من السلع والخدمات بديلة للمنتجات الأجنبية المستوردة تحل محلها وتغطي حجات المجتمع بنفس الإشباع الذي يقدمه المنتوج المستورد في القطر.
ثانيا: صور إحلال الواردات: قد تتعدد مظاهر إحلال الواردات لتتباين بين الصور التالية :

[١] صندوق النقد الدولي، المخاطر المالية تزداد وتنتقل، نشرة الصندوق الإلكترونية، ١٥-٠٤-٢٠١٥، ص ١.

[٢] Richard Tong, How to Import from China, Xlibris Corporation, U.S.A, 2013, p 101. .

*خلق منتج غير موجود محليا ليحل محل المنتج المستورد .
*زيادة الإنتاج المحلي الذي لا يغطي الطلب المحلي بصورة كلية .

*حماية المنتج المحلي بتوفير حصة سوقية في السوق التي كانت للمنتج الأجنبي وذلك برفع القوة التنافسية للمنتج المحلي .

ثالثا: أنواع إحلال الواردات: يمكن أن نميز بين أنواع إحلال الواردات حسب ثنائية (كلي/ نسبي). وكذا ثنائية (مباشر/غير مباشر) .

أ .أنواع إحلال الواردات حسب (كلي/ نسبي): يكون إحلال الواردات مطلقا بزيادة في كمية المنتجات المحلية. ويكون إحلال الواردات نسبي عندما تؤدي الزيادة في الإنتاج المحلي إلى زيادة في نسبة الإنتاج المحلي إلى إجمالي الاستهلاك المحلي [١].

ب. أنواع إحلال الواردات حسب (مباشر/غير مباشر): يكون إحلال الواردات مباشر للاستيراد لما يكون
استبدال استيراد سلعة ما بالإنتاج المحلي لنفس السلعة. أما إحلال الواردات غير المباشر يكون

باستبدال السلع المستوردة بواسطة بديل منتَج محليًا. على سبيل المثال، استبدال ألياف طبيعية بالألياف الاصطناعية[٢].

١-٣- آليات سياسة إحلال الواردات.

ان مغزى وغرض سياسة إحلال الواردات هو اعتماد استراتيجيات ذات أبعاد تنموية، وذلك بخلق إنتاج محلي كفيل بتغطية متطلبات المجتمع لمنتجات كانت تستوردها من خارج القطر، ويتم ذلك بخلق مؤسسات وطنية تتحمل على عاتقها مسؤولية توفير العرض الذي يلبي الطلب المحلي، بغية علاج الخلل في ميزان المدفوعات، الذي يظهر في صورة عجز – الخصوم أكثر من الأصول- المترتب عن المدفوعات بالعملة الصعبة نحوي العالم الخارجي لاقتناء المنتجات لتغطية الطلب المحلي.

[1] Francis Cherunilam, International Economics, Tata McGraw-Hill Education, New Delhi, India, 5th ed, 2008, p682.

[٢] ibid, p682.

وقد تتنوع آليات السياسة السابق ذكرها إلى ما يلي :

أولا: قيود الاستيراد: هي مجموعة من الآليات المستخدمة للحد من تدفق المنتجات الأجنبية إلى البلد وتتراوح بين الضبط والتقليل وصولا إلى لمنع دخول تلك المنتجات. وذلك لتوفير حصة سوقية للمنتج المحلي الذي يبحث عن تلبية طلبه، ويمكن حوصلتها فيما يلي :

- رسوم الجمركية: هي تلك الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة لـتأثير على تكلفتها النهائية، وبالتالي جعلها اقل تنافسية في السوق المحلية، كما أنها تعد مورد من موارد الخزينة العمومية .

- تراخيص الاستيراد: هي عبارة عن ضبط الواردات وتقليل من إجمالي كميتها وحجمها، وذلك بمنح المستوردين حصص محددة الكمية والحجم والتاريخ وبلد الاستيراد .

- الرقابة على الصرف: القيود المفروضة على العملات التي تحد من كمية العملات الأجنبية المتاحة لسداد الواردات [١].

- الحظر أو المنع: منع دخول سلع محددة يوجد بدائل محلية لها بنفس قوة الإشباع لحجات المواطن، أو منع دخول تلك المنتجات غير المشروعة قانونا أو الضارة بصحة المواطن .

- دعم القطاع الخاص لغرض ايجاد المنافسة مع القطاع من جهة وامتصاص حالة البطالة في البلاد، وتنشيط حركة التجارة.

ثانيا: المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي :تدور فكرة المعاملة التفضيلية حول تلك السبل المتخذة في السياسة المالية لجعل المنتج المحلي أكثر تنافسية من المنتج الأجنبي في السوق المحلية وذلك دون اللجوء لاعتماد القيود الجمركية. ويمكن حوصلتها في الآتي :

- دعم حكومي: تقديم إعانات مالية وإرشادات فنية للمؤسسات الوطنية وذلك بغية الارتقاء بالمركز التنافسي لمنتج تلك المؤسسات في السوق المحلي .

- إعفاءات ضريبية: استفادة المنتج المحلي من إعفاءات ضريبية التي من شأنها التأثير على تكاليف المنتج، وكذا سعر الاستهلاك، وبالتالي توفير جعل المنتج المحلي يتمتع بسعر تنافسي .

---

[١] Richard Tong, Op, cit, p101

- تخفيضات ضريبية: تخفيض في قيمة الضرائب المفروضة فقط على المنتج المحلي وذلك لإعطائه ميزة سعرية أمام المنتج الأجنبي، وذلك لمحاولة رفع من القيمة التنافسية للمنتجات المحلية .

- دعم القطاع السياحي بجلب الاستثمارات في هذا المجال بغية تنشيط الاقتصاد البلاد وتقليل الاعتماد على واردات النفط.

المحور الثاني: التيسير الكمي في الجزائر وتأثيره على استمرارية التنمية وإحلال الواردات في ظل تراجع أسعار البترول.

جاء تبني هذه السياسة النقدية الغير تقليدية في الجزائر تبعا لعدة أسباب منها؛ محدودية فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر في غضون حقبة تراجع أسعار البترول وظهور أزمة الموازنة العامة، تزامنا مع حاجة الاقتصاد الجزائري إلى التنويع في قطاعاته الأساسية والخروج من الطابع الريعي، وبالتالي البحث في إمكانية إحلال الواردات، والتي بدورها تحتاج إلى زيادة الإنفاق، وبالتالي في هذا المحور سيتم التعرض بالتحليل لواقع الاقتصاد الجزائري إبان مرحلة تراجع أسعار البترول .

٢-١- التيسير الكمي في الجزائر.

تم اعتماد التيسير الكمي في الجزائر سنة ٢٠١٧ بعد تعديل قانون النقد والقرض، وتبقى خطط تنفيذه على مراحل وللوقوف على النتائج وتقييم مدى نجاحه، فيعد ذلك الأمر سابق لأوانه لان نتائجه لن تكون في الأشهر الأولى من بداية تجسيده .

٢-١- ١نوع التيسير الكمي المعتمد في الجزائر.

بعد استحالة وجود مصادر تمويل للخزينة العمومية توائم وضعية اقتصاد البلد من المصادر التقليدية وبالتالي فالتيسير الكمي المعتمد في الجزائر هو موجه لشراء السندات الحكومية بعد صعوبة إيجاد مشتري لهاته السندات، وبالتالي فهذا النوع من التيسير الكمي هو "تقليدي غير تقليدي" لأنه موجه لشراء أصول حكومية .

٢-١- ١ أهداف واعتبارات اعتماد التيسير الكمي في الجزائر .

أولا :أهداف التيسير الكمي في الجزائر: يهدف البنك المركزي من خلال التيسير الكمي في الجزائر إلى توفير سيولة للخزينة العامة تمكن مواصلة خطط التنمية ويعتمد تحقيق أهداف البنك المركزي من خلال التيسير الكمي على الاعتبارات التالية :

*ارتفاع وتحسن أداء الشركات استجابة لوجود مشتري لديون شركتي كل من سوناطراك وسونا غاز لدى الخزينة العمومية .

*انعكاس ذلك التمويل الميسر على الأسر في صورة التوظيف والاستهلاك .

*توجيه أموال مشتريات الأوراق الحكومية لتمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية، مثل إنشاء البنى تحتية، ودعم ورعاية المشاريع الصناعية .

ثانيا :مبررات اعتماد التيسير الكمي في الجزائر: بعد انعدام احتمالية وجود مشتري للأوراق الحكومية الجزائرية، وذلك راجع أساسا لهشاشة وبدائية السوق المالي في الجزائر، ناهيك عن اعتمادها سياسة الرقابة على الصرف وعزل سوقها المالي عن العالم الخارجي ويرجع لجوء السلطات النقدية في الجزائر إلى اعتماد التيسير الكمي للاعتبارات التالية :

- انعدام إمكانية الرفع في مستويات فرض ضرائب .
- ارتفاع الدين الحكومي وتفاقمه نتيجة قلة موارد الخزينة العامة مقارنة بنفقاتها المعتبرة خاصة في ظل التخطيط لاستبدال مورد البترول بمورد دائم .
- عزوف الفرد والمستثمر الجزائري عن شراء السندات الحكومية، والتي هي في أمس الحاجة لمن يشتري سنداتها .
- ضرورة الحاجة إلى الإنفاق أكثر لتجسيد خطط التنمية التي تفرضها حقيقة زوال المصدر الوحيد لعوائد البلد وتراجع أسعاره، آلا وهو البترول .

وللتحليل أكثر في هدف التيسير الكمي في الجزائر، وذلك بعد استحالة وجود مصادر تمويل للخزينة العمومية توائم وضعية اقتصاد البلد من المصادر التقليدية، يمكن مناقشة وتحليل النقاط التالية :

جاء تبني هذه السياسة النقدية الغير تقليدية في الجزائر تبعا لعدة أسباب منها؛ محدودية فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر في غضون حقبة تراجع أسعار البترول وظهور أزمة الموازنة العامة، تزامنا مع حاجة الاقتصاد الجزائري إلى التنويع في قطاعاته الأساسية والخروج من الطابع الريعي، وبالتالي البحث في إمكانية إحلال الواردات، والتي بدورها تحتاج إلى زيادة

الإنفاق، وبالتالي في هذا المحور سيتم التعرض بالتحليل لواقع الاقتصاد الجزائري إبان مرحلة تراجع أسعار البترول .

٢-٢التيسير الكمي في الجزائر.

تم اعتماد التيسير الكمي في الجزائر سنة ٢٠١٧ بعد تعديل قانون النقد والقرض، وتبقى خطط تنفيذه على مراحل وللوقوف على النتائج وتقييم مدى نجاحه، فيعد ذلك الأمر سابق لأوانه لان نتائجه لن تكون في الأشهر الأولى من بداية تجسيده .

٢-٢- ١ نوع التيسير الكمي المعتمد في الجزائر.

بعد استحالة وجود مصادر تمويل للخزينة العمومية توائم وضعية اقتصاد البلد من المصادر التقليدية وبالتالي فالتيسير الكمي المعتمد في الجزائر هو موجه لشراء السندات الحكومية بعد صعوبة إيجاد مشتري لهاته السندات، وبالتالي فهذا النوع من التيسير الكمي هو "تقليدي غير تقليدي" لأنه موجه لشراء أصول حكومية .

٢- ٣ أهداف واعتبارات اعتماد التيسير الكمي في الجزائر.

أولا :أهداف التيسير الكمي في الجزائر: يهدف البنك المركزي من خلال التيسير الكمي في الجزائر إلى توفير سيولة للخزينة العامة تمكن مواصلة خطط التنمية ويعتمد تحقيق أهداف البنك المركزي من خلال التيسير الكمي على الاعتبارات التالية :

*ارتفاع وتحسن أداء الشركات استجابة لوجود مشتري لديون شركتي كل من سوناطراك وسونا غاز لدى الخزينة العمومية .

*انعكاس ذلك التمويل الميسر على الأسر في صورة التوظيف والاستهلاك .

*توجيه أموال مشتريات الأوراق الحكومية لتمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية، مثل إنشاء البنى تحتية، ودعم ورعاية المشاريع الصناعية .

ثانيا :مبررات اعتماد التيسير الكمي في الجزائر: بعد انعدام احتمالية وجود مشتري للأوراق الحكومية الجزائرية، وذلك راجع أساسا لهشاشة وبدائية السوق المالي في الجزائر، ناهيك عن اعتمادها سياسة الرقابة على الصرف وعزل سوقها المالي عن العالم الخارجي ويرجع لجوء السلطات النقدية في الجزائر إلى اعتماد التيسير الكمي للاعتبارات التالية :

انعدام إمكانية الرفع في مستويات فرض ضرائب .
ارتفاع الدين الحكومي وتفاقمه نتيجة قلة موارد الخزينة العامة مقارنة بنفقاتها المعتبرة خاصة في ظل التخطيط لاستبدال مورد البترول بمورد دائم .عزوف الفرد والمستثمر الجزائري عن شراء السندات الحكومية، والتي هي في أمس الحاجة لمن يشتري سنداتها .

ضرورة الحاجة إلى الإنفاق أكثر لتجسيد خطط التنمية التي تفرضها حقيقة زوال المصدر الوحيد لعوائد البلد وتراجع أسعاره، آلا وهو البترول .

وللتحليل أكثر في هدف التيسير الكمي في الجزائر، وذلك بعد استحالة وجود مصادر تمويل للخزينة العمومية توائم وضعية اقتصاد البلد من المصادر التقليدية، يمكن مناقشة وتحليل النقاط التالية :

أ. تضاؤل الموارد الجبائية؛ نتيجة تراجع الجباية البترولية بعد انخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية منذ مطلع سنة ٢٠١٥، مع صعوبة الرفع في قيمة الضرائب وذلك لوصولها إلى حدود قصوى، لا يستطيع الشعب تحمل أعبائها الإضافية، نتيجة يسر وضعف الدخل الفردي عند المواطن الجزائري، وبالتالي انعدام إمكانية الاعتماد على هذا المورد في تمويل الخزينة العمومية .

ب. تنامي الدين الداخلي؛ ارتفاع نسبة الدين الداخلي العام للخزينة العمومية والذي وصل إلى نسبة ٢٠ في المئة من قيمة الإيرادات، وبالتالي فإنه أصبح عامل معيق للتنمية وذلك لاقتصار الدين الداخلي على مؤسستين وحيدتين وهما سونا طراك وسونا الغاز، وأصبح يشكل عبئ كبير على هاتين المؤسستين، والذي كان منتظر منهما إنشاء مشاريع تنموية على الصعيد الوطني، لولا تحملهما عبئ تمويل الخزينة العمومية، ومنه أصبح هذا البديل غير متاح .

ج. استبعاد الدين الخارجي؛ اتخاذ القرار بعدم التوجه نحو الدين الخارجي الذي اعتمدته الجزائر في الأزمة البترولية أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، والذي كانت نتائجه سيئة على الاقتصاد الجزائري، والذي يفقد السلطة بل السيادة الوطنية في مخططات التنمية على المدى الطويل والمتوسط، من خلال الشروط الخارجية المصاحبة للدين الخارجي، وبالتالي فقد صنف هذا البديل ضمن البدائل الغير ممكن الاعتماد عليها .

د. شح الاستثمار الأجنبي المباشر؛ عدم توفر الجزائر على مناخ مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لارتباط الجزائر مع العالم الخارجي بالاتفاقيات الثنائية التي لا توفر بدائل كثيرة من الفرص

الاستثمارية المتاحة، وإنما تبقى في نفق ما يشبه احتكار تلك الفرص مع الدول ذات الرابطة الاستثمارية التي تحتكر فرص الجزائر باتفاقيات ثنائية، ولا تدع الخيار متاح لدول أخرى وذلك لعدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ناهيك عن البيئة الاستثمارية ذات السمعة السيئة في الجزائر بدءا بالبيئة القانونية الغير مشجعة مثل قاعدة ٤٩-٥١، كذلك البيئة الأمنية السيئة هي الأخرى. وبالتالي يبقى مورد الاستثمار الأجنبي المباشر متغير لا يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه وإنما عامل من العوامل المفروضة .

وانعدام الاستثمار الأجنبي الغير مباشر؛ لا يوجد فرصة للاستثمار الأجنبي الغير مباشر في الجزائر وذلك راجع لسببين أساسيين يتمثلان في عدم وجود بورصة نشيطة في الجزائر، وكذلك اعتماد الجزائر على سياسة الرقابة على الصرف والتي من خلالها تمنع حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود مع العالم الخارجي، وذلك لتبنيها سياسة نقدية تتمتع باستقلالية، فلو سمحت بانتقال رؤوس الأموال ستفقد حرية السياسة النقدية .

٢- ٤ إحلال الواردات في الجزائر.

قامت الحكومة الجزائرية بمحاولة بناء قاعدة إنتاجية بغية الخروج من التبعية للعالم الخارجي في تغطية حاجات الشعب لمعظم المنتجات، وذلك للحد من شدة العجز في ميزان المدفوعات.

من جراء تراجع أسعار البترول وبالتالي تراجع صافي الميزان التجاري، الذي أدى إلى العجز في ميزان المدفوعات .

٢- ٤ - ١ صور وأنواع إحلال الواردات في الجزائر.

تعددت وتنوعت صور إحلال الواردات في الجزائر إلى مختلف أنواع صور الإحلال المعروفة وكذلك بكل الصور الممكنة وفيما يلي يتم الوقوف على ميدانية ذلك .

أولا: صور إحلال الواردات في الجزائر: يمكن حصر صور إحلال الواردات في الجزائر في الآتي :

-خلق منتج غير موجود محليا ليحل محل المنتج المستورد: يتجسد ذلك في إحلال صناعة السيارات في صورة (سيارة سيمبول) محل استيراد السيارات من الخارج والذي يكلف الكثير من العملة الصعبة .

- زيادة الإنتاج المحلي الذي لا يغطي الطلب المحلي بصورة كلية: ويتمثل ذلك في الإنتاج على شاكلة كل من؛ الصناعات الغذائية وخاصة في المناطق الشرقية من القطر التي كانت تعتمد على المنتجات الغذائية التونسية وذلك في صورة مؤسسة (عمر بن عمر). والمنتجات الفلاحية وذلك في صورة خلق مناطق فلاحيه على مستوى عالي من الإنتاجية في صورة منطقة (واد سوف) التي أصبحت تغطي جزء كبير من الطلب على مستوى الشرق الجزائري .

- حماية المنتج المحلي بتوفير حصة سوقية في السوق التي كانت للمنتج الأجنبي: ويتمثل ذلك في صورة إحلال إنتاج الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية من هواتف وحواسيب وشاشات التلفزة ... الخ في صورة (الاسم التجاري كوندور) وجعل مكان له في السوق لمنافسة منتجات سامسونغ وآبل ...الخ .

ثانيا: أنواع إحلال الواردات: يمكن أن تميز بين أنواع إحلال الواردات في الجزائر إلى (كلي/ نسبي). وكذا (مباشر/غير مباشر).

-إحلال الواردات حسب (كلي/ نسبي): تجسد إحلال الواردات بصفة مطلقة في الإنتاج الفلاحي، وتجسد إحلال الواردات نسبيا في المنتجات الالكترونية المتمثلة في الهواتف والأجهزة الكهرومنزلية عموما، وذلك بزيادة الإنتاج المحلي في حين لم تزد فواتير الاستيراد وزاد أيضا الاستهلاك من هذا النوع من المنتجات .

-أنواع إحلال الواردات حسب (مباشر/غير مباشر): تجسد إحلال الواردات المباشر في الجزائر للاستيراد في صورة سيارة سيمبول الأوربية بسيارة سيمبول الجزائرية. أما إحلال الواردات غير المباشر في الجزائر تجسد في؛ استبدال مثلا المنتجات الفلاحية والمتمثلة في الموز والتفاح المستوردين بمنتج البرتقال والعنب الجزائريين .

٢- ٥ آليات سياسة إحلال الواردات .

يهدف متخذي القرار في الجزائر إلى محاولة الانتقال من الاقتصاد الريعي بترولي إلى اقتصاد متنوع صناعي زراعي سياحي، وذلك بخلق إنتاج جزائري يقوم مقام الإنتاج المستورد من الاتحاد الأوربي ودول شرق آسيا وأمريكا، وذلك بخلق بعض المؤسسات الجزائرية، تنوعت تلك الآليات إلى ما يلي :

أولا: قيود الاستيراد التي اعتمدتها الجزائر: اعتمدت مصالح التجارة في الجزائر على مختلف الحواجز الجمركية والمتمثلة في ضبط والتقليل وصولا إلى المنع .

*رسوم الجمركية: تمثلت الرسوم الجمركية في تلك الرسوم المفروضة على النسيج لجعل المنتج الأجنبي أعلي تكلفة ويفقد الميزة السعرية ورغم ذلك لم يرقى المنتج المحلي للمنافسة .

*تراخيص الاستيراد: تمثلت تراخيص الاستيراد في الجزائر في شاكلة حصص استيراد الدواء و بعض قطاع الغيار وبعض المنتجات عالية التقنية والمتمثلة في الحواسيب والمعدات الفلاحية المتطورة...الخ .

*الرقابة على الصرف: تقوم الجزائر بتبني سياسة الرقابة على الصرف، وذلك للحد من استيراد المواد والمنتجات الأجنبية، وبالتالي فجزء من ثمن المستوردات يغطى من خلال السوق السوداء، والتي تكون فيها العملة الأجنبية أعلى تكلفة. وبالتالي تحد وتقلل من تلك الاستيرادات .

*الحظر أو المنع: قامت الجزائر في مطلع سنة ٢٠١٧ بمنع استيراد ٩٠٠ منتج وذلك للتقليل من فاتورة الاستيراد والحد من عجز ميزان المدفوعات من جهة ، ومحاولة فسح المجال أمام الإنتاج المحلي .

ثانيا: المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي: استفادت الجزائر من عدم انضمامها لمنضمة التجارة العالمية، من ميزة المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي، والتي قد لا تستطيع أن تجسدها في حالة دخولها تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة. وتمثلت المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي في الجزائر فيما يلي :

- دعم حكومي: تجسد الدعم الحكومي في الجزائر وذلك خصوصا في القطاع الفلاحي، متمثلا في عقود الامتياز وبعض صور الدعم الأخرى الفنية والتقنية...الخ .

- إعفاءات ضريبية: تقوم الحكومة الجزائرية بمحاولة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمتمثلة في مؤسسات التي ترعاها كل من الوكالتين الومالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية للقرض المصغر .(ANGEM).

- تخفيضات ضريبية: تقوم الحكومة الجزائرية بتخفيض الضريبي على المؤسسات المنتجة وذلك عبر هيكل ضريبي مخطط لتخفيض تدريجي تصاعديا موازي لنمو المؤسسة عمريا .

٣- الخاتمة.

يعد التيسير الكمي الخيار الأعلى خطورة، والذي يحتاج إلى حكمة عالية في توجيه الكتلة النقدية إلى القطاعات، التي تملك مرونة عالية في النمو.

ولكن بالنظر إلى الاقتصاد الجزائري، الذي لا يملك حلول وخيارات تمكنه من تجاوز اختلالاته سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو الميزانية العامة، وذلك نظرا لتعطل فاعلية السياسة النقدية في حل مشكلة الطلب على السندات الحكومية من القطاع الخاص، وكذا انسداد مصادر التمويل التقليدية للميزانية العمومية، تزامنا مع حتمية الخروج من وضعية الاقتصاد الوحدوي الريعي البترولي .

وبالتالي زيادة الحاجة إلى الإنفاق على القطاعات، التي من شأنها الأخذ بالاقتصاد الجزائري للتوجه والسير في طريقه نحوي التنويع في مصادره وبناء قاعدة متوازنة، وكنتيجة لحاجة ذلك الإنفاق، تمثلت حتمية اعتماد سياسة التيسير الكمي في الجزائر، ومن ثم يمكن قبول الفرضية التي اعتمدناها والتي مفادها: الاقتصاد الجزائري أمام مرحلة انتقالية من الاقتصاد الوحدوي النفطي إلى اقتصاد متوازن ومتنوع-صحيحة.

في حين اتضح أن الفرضية المتمثلة في: يؤدي تراجع أسعار البترول إلى عجز في ميزان المدفوعات إلا أنه بالإمكان معالجته بإحلال الواردات-خاطئة ومرفوضة، وذلك لعدم وصول إحلال الواردات إلى مستوى مقبول في الجزائر .
أما الفرضية الأخيرة والتي تخص: تراجع حصيلة الجباية البترولية أدى إلى عجز الميزانية العامة إلا أن قرار أصدر كتلة نقدية إضافية من قبل البنك المركزي يعد حل أمثل-فرضية يمكن قبولها مبدئيا، وذلك لأنه لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل التيسير الكمي في الجزائر حاليا وإنما مستقبلا .

٣-١ النتائج.

من خلال ما تم التعرض إليه في الدراسة من تحليل نظري ومناقشة ميدانية لوضع السياسة النقدية في الجزائر خصوصا، والوضع الاقتصادي عموما يمكن الخروج بالنتائج التالية :

أولاً. السلطات النقدية الجزائرية وقفت على حتمية اعتماد التيسير الكمي في تغطية نقص الإيرادات، وذلك لعدم فعالية السياسة النقدية التقليدية؛

ثانياً. التيسير الكمي حتمية لا مفر منها في الحقبة الأخيرة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، وذلك لانعدام إمكانية اعتماد تقنيات السياسة المالية في توفير موارد للخزينة العامة؛ من السابق لأوانه الحكم على نجاح سياسة التيسير الكمي في الجزائر وبلوغ أهدافها من عدمها؛

ثالثاً. يبقى إنتاج السيارات لا يغطي السوق الجزائرية بالكم والنوع وبالصورة التي تشبع الطلب؛ وبالتالي فإن إحلال الواردات في هذا القطاع كان كما فقط دونما أن يكون نوعا، وبالتالي فهو إحلال مباشر لكنه مضلل؛

رابعاً. ظهور إلى الوجود بعض من الإنتاج المحلي الذي يشبع جزء من الطلب لكن مزال لم يصل إلى القدر ال كافي للإحلال المطلق للواردات، ولكنه يحاول تخفيف وطأة وحدة العجز في ميزان المدفوعات .

خامساً. ثبت أن أثار تراجع اسعار النفط ولدت حالة من الارتباك الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص والتي تعتمد اقتصاديتها على صادرات النفط، مما ساهمت على عجز في ميزانيات هذه الدول بالإضافة إلى البعد السياسي.

٣- ٢ التوصيـــات.

نظرا لوضوح بعض الجزئيات الصغيرة في موضوع الدراسة للباحث أكثر من غيره يمكن ابداءه بالتوصيات التالية :

*يجب تثمين ما أنجزته المؤسسات الجزائرية في السنوات الأخيرة لمحاولة مواجهة الطلب الوطني، وإحلال الواردات؛

*يجب المضي قدما بوتيرة أسرع قدر المستطاع في هذا النهج وتعميمه على كامل القطاعات، وعدم الاكتفاء بتشجيع قطاع أو اثنين؛

*يجب تقديم الدعم الفني من طرف الحكومة للمؤسسات الوطنية في مختلف المجالات للارتقاء بالمنتوج الوطني كما ونوعا، لإحلال الواردات كما ونوعا وليس كما فقط .

*يجب عدم اللجوء إلى رفع الضرائب أو تقليص الدعم على السلع الأساسية بصورة كبيرة قد يؤثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بل يجب أخذ بالنظر الاعتبار الظروف الحالية للسوق ودراسة إمكانية التعامل معها بتوفير آليات جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

٣- ٣ المصادر و المراجـــــع العربية والاجنبية:

أولاً. المصادر والمراجع العربية.

١. سعود بن هاشم جليدان، التيسير الكمي وأسواق المال، قناة العربية [١]، ٣٠-٨-٢٠١٥ .

٢. صندوق النقد الدولي، المخاطر المالية تزداد وتنتقل، نشرة الصندوق الإلكترونية [٥]، ١٥-٤-٢٠١٤.

ثانياً. المصادر والمراجـــــع الأجنبية.

1. Moosa Imad A, Quantitative Easing as a Highway to Hyperinflation, world scientific publishing, Singapore, 2014. [2]

2. Philip Arestis, Malcolm Sawyer, Economic Policies since the Global Financial Crisis, International Papers in Political economy, London, Uk, [3]2017.

3. Yu-Chien Ko, Hamido Fujita, A Strategic Game of Competitiveness With Quantitative Easing, New Trends on System Science and Engineering Proceedings of ICSSE, ISO Press, Amsterdam[4], Netherlands, 2015.

4. Richard Tong, How to Import from China, Xlibris Corporation[6], U.S.A, 2013

5. Francis Cherunilam, International Economics, Tata McGraw-Hill Education, New Delhi, India, 5th ed, [7] 2008.

6. [8] ibid, p682.

7. Richard Tong[9], Op, cit, p101.